البنويّة الوصفيّة في الكتابات اللّسانية العربية_وصف للواقع ونظرٌ في النّتائج المحقّقة_

Descriptive constructivism in Arabic linguistic writings - a description of - reality and consideration of the results

د. أنور طراد . كلية الآداب واللغات. عباس لغرور خنشلة . الجزائر

المرسل: tradmaster92@gmail.com الإرسال: 10 /09 /2020 القبول2020/10/03. النشر 06 نوفمبر2020

E . ISSN : 506-2602X
ISSN : 2335 - 1969
الصفحة من : 40 إلى 57

الملخص :

تهدف هذه الدّراسة إلى إبراز الجهود النّقدية والتّجديدية التي قدّمها اللّسانيون العرب الوصفيون في قراءتهم للمنجز اللّغوي القديم، من جهة أخرى سعى العمل إلى النّظر في هذه النتائج ومدى فاعليتها وقيمتها العلمية، وبيان ما إن كانت تصل فعلا لتكون بديلا عمّا قدّمه اللّغويون والنّحاة. وقد تمّ التأكيد أنه على الرغم من القيمة العلمية لجهود المحدثين فإنهم لم يصلوا إلى تقديم البديل الذي يحلّ محل النظرية اللّغوية القديمة.

كلمات دالة: التراث اللّغوي، المنهج الوصفي، المعيارية، النّحو، التعليل

Abstract

This study aims to highlight the critical and innovative efforts that were presented by descriptive Arab linguists in their reading of the ancient linguistic achievement. On the other hand, the work sought to examine these results and the extent of their effectiveness and scientific value, and to indicate whether they actually reach to be a substitute for what the linguists and grammarians have presented. It has been affirmed that despite the scientific value of the efforts of modernists, they did not arrive at presenting an alternative to replace the old linguistic theory.

Key words:

linguistic heritage, the descriptive method, normative, syntax, reasoning

مقدمة:

انتقل الفكر اللّساني الغربي إلى العالم العربي عن طريق مجموعة من اللّسانيين العرب ممن درسوا بالجامعات الغربية، حيث عادوا إلى أوطانهم محمّلين بآراء أساتذتهم ومتبنين أفكارهم لإعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي، داعين إلى ضرورة إعادة النّظر فيه، وفي قواعده التّقليدية، وقد رفضوا كثيرا من الأحكام والقواعد التي قرّرها القدماء في ميدان الأصوات، والصّرف، والنّحو، آخذين بما قاله الغربيون في الدّرس اللّغوي التّقليدي عندهم، ولا شكّ أن نقل واستقبال هذا الوافد الجديد لم يكن بالأمر الهيّن، بل شهد العالم العربيّ ثورة حقيقية مثّلها تياران متصارعان، الأوّل تراثيّ ينفي عن القدماء كلّ نقص، زاعما أن تراثنا قد نضج واكتمل، فلا زيادة لمستزيد، ولا حاجة للدّراسات الغربية التي جاءت لخدمة لغة غير لغتنا أساسا، والثّاني حداثيّ يرى عكس ذلك، داعيا إلى التّخلي عن هذا الفكر اللّغوي القديم؛ لأنه وضع لزمن غير زماننا، لذلك وجب التّوجه نحو الدّراسات اللّغوية الحديثة، ولا شكّ أن بين الانتصار للقديم والتّعصب للحديث تضيع كثير من الحقائق والأهداف.

وبعد هذا الصّراع بين التيار القديم والحديث، برز تيار ثالث حاول الجمع بين القديم والحديث، عُرف بالاتّجاه التّوفيقيّ أو اللّسانيات العربية، حاول روّاده إعادة قراءة التّراث وبعثه وإعطائه صبغة جديدة، بالاعتماد على آليات ومناهج حديثة، ومن ثمّ بناء نظرية لسانيّة عربية تستمد مشروعيتها من المنجز اللّغوي القديم مع استدراك لنقائصه، وتعتمد على المعطيات النّظرية والمنهجية التي يوفّرها البحث اللّساني الحديث، وقد انبثقت عن هذا التّيار اتّجاهات ثلاثة، هي: الاتجاه البنويّ الوصفيّ، و الاتجاه التّوليديّ، والاتجاه الوظيفيّ التّداوليّ، حاول روّاد كل اتّجاه قراءة الموروث اللّغوي بناء على توجّهه اللّسانيّ.

ونحاول في هذه الورقة البحثية إبراز القيمة الحقيقية للجهود النّقدية والتّجديدية للسانيين الوصفيين في قراءتهم للتّراث، وقد تمخضت عنه جملة من التساؤلات هي:

_ما هي أبرز الآراء النقدية والتّجديدية التي قدّمها اللّسانيون الوصفيون العرب؟

_ ما مدى صحة مآخذهم التي قدّموها؟

_ هل استطاعوا فعلا تقديم رؤية جديدة للدّرس اللّغوي القديم؟

واعتمدنا على المنهج الوصفي في عرض مادته، وعلى المنهج المقارن في عرض أوجه الخلاف بين القدماء والوصفيين العرب المحدثين.

1.أسس المدرسة البنوية الوصفية الغربية:

ظهر المنهج البنوي الوصفي في أوربا في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي وبداية القرن العشرين، وهو يدعو إلى دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعيّة، عن طريق وصف، وتحليل، وتصنيف، الظّواهر اللّغوية كما هي في الواقع دون تأويل بعيد عن روح اللّغة ومنطقها، وكان لسوسري فرديناند دو سوسير فضل السّبق في رسم حدود هذا التّوجه، في مؤلفه الموسوم بـــــ: **محاضرات في اللّسانيات العامة(cours de linguistique generale)**. وقد أسهمت أفكاره في انبثاق مدارس ومناهج لسانية جديدة، وهي على اختلافها وتنوّعها اتخذت من أفكار دو سوسير منطلقا أساسيا، حيث عملت بعضها على شرح ما جاء به كما هو حال مدرسة جنيف، وعملت أخرى على التّطوير والإضافة، كحال المدرسة السّياقية بزعامة فيرث، في حين اعتمدت مدارس أخرى على الانتقاد والتّجاوز واقتراح البديل، وهو شأن المدارس التي ثارت ضد المنهج الوصفي وعدّته غير كاف لدراسة الظواهر اللّغوية، أعني بذلك المدرسة التّوليدية التّحويلية بزعامة نعوم تشومسكي. والمدرسة الوظيفية التّداولية بزعامة سيمون ديك.

وتتفق اتجاهات اللّسانيات البنوية في مجموعة من المبادئ، وتتفرّد كل واحدة منها بخصائص معينة، فأما ما اتفقت فيه:

_دعوتها إلى دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعية، بعيدا عن الرؤى المعيارية، والانتماءات العرقية والإديولوجية، والدينية.[1]

_ تكتفي بوصف الظّواهر اللّغوية في مكان وزمان معينين كما هي في الواقع عن طريق الملاحظة، ثم الوصف، ثم التّحليل، والتّصنيف، من أجل وصف مستوياتها المعجمية والصوتية والصرفية، والنحوية، والدّلالية.[2]

_ إعلان القطيعة مع الدّراسات اللّغوية التّقليدية، وثورتها ضدّها (الفيلولوجيا، النّحو المقارن، والنّحو المعياري)، كونها: قامت على أسس غير علمية، حيث اتّسمت بالنّظرة المعيارية للظّواهر اللّغوية، وقامت على كثير من الافتراض والتّأويل، نتيجة تأثرها بالمنطق وتعليلاته، ومن ثمّ التّأكيد على أن للّغة منطق خاصّ يفرضه الاستعمال وطبيعة اللّغة الاجتماعية، ولا يفرضه المنطق العقليّ، كما يعتقد البنويون الوصفيون أن البحوث اللّغوية التّقليدية ركّزت على المعنى فوقعت في فخّ الذّاتية، وقامت قواعدها على النّظرة الجزئية للّغة (اهتمّت بالنّصوص الرّاقية وأهملت اللّهجات).[3]

_اعتمادها على المنطوق بدرجة أولى؛ لأنه أكثر تمثيلا للواقع اللّغوي، وما الكتابة إلا صورة تقريبية لذلك المنطوق، وليس هو نفسه، كما أنها تهتم باللهجات وبالفصحى ولا تفضل أحدهما على الآخر كما كان حاصلا في الأنحاء التقليدية.[4]

_ تهتمّ أغلب المدارس البنويّة بالشّكل، وتعطيه العناية الفائقة، وتهتم بالمعنى بدرجات متفاوتة.

وقد انبهر اللّسانيون العرب بالنّتائج التي قدّمها المنهج الوصفي في بيئته، فراحوا يطبقون مبادئه على اللّغة العربية، ويمكن أن نميز بين مرحلتين في تطبيق هذا المنهج من طرف أعلام الكتابة اللّسانيات العربية، في المرحلة الأولى عمل فيها فريق من اللّسانيين على التّعريف بهذا المنهج، وتقديم أفكاره ومبادئه، وهو ما نجده عند إبراهيم أنيس، ومحمود السّعران، وتمام حسّان، وغيرهم، وانبرى آخرون إلى الدّفاع عن هذا المنهج، وذكر ما له من إيجابيات منهجية وإجرائية[5]، كما لو كان المنهج السّليم لإعادة قراءة التّراث العربيّ.

وما يلاحظ على جلّ اللّسانيين العرب الوصفيين أنهم تبنوا مبادئ المدرسة السّياقية الفيرثية، وفي مؤلفاتهم إشارات واضحة ونصوص صريحة تؤكّد ذلك، ولا شكّ أن أوضح صورة تتجلي فيها السّياقية الغربية، في منجزات تمّام حسان، خاصة في نظريته الموسومة بتضافر القرائن.

2.مراحل تطبيق النّظرية البنوية الوصفية على اللّغة العربية:

سارت جهود اللّسانيين العرب في محاولتهم تطبيق النّظرية اللّغوية الغربية على اللّغة العربية في تيارات ثلاثة، نعرضها باختصار:

1.2. نقد التّراث اللّغوي العربيّ بناء على أفكار المنهج البنويّ الوصفيّ: لا غرو في أن التّجديد يقتضي نقد النّموذج السّائد أوّلا، وكشف عيوبه وضعفه، فكان نقد المحدثين العرب "بمثابة المقدمة المنهجية للّسانيات العربية، ومسوغا لمشروعية وجودها، وفاصلا ضروريا للانتقال إلى تطبيق المناهج الحديثة على اللّغة العربية"[6]، لذلك عمل اللّسانيون العرب على نقد جهود النّحاة نقدا يتخذ من المنهج الوصفي الغربي مرجعا له، ولم يتوقف هؤلاء عند حدود الاستعانة بهذا المنهج الحديث في إعادة قراءة التّراث ونقده، بل إنهم تبنّوا مآخذ الغربيين على الأنحاء التّقليدية عندهم، فقالوا: [7]

_إن النّحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطيّ منذ المراحل الأولى، ثم تعزّز هذا التّأثر في المراحل اللّاحقة؛ أي بداية من القرن الرّابع، ونتيجة لهذا التّأثر صار تركيزهم على التّقدير،

والقول بالأصل والفرع، والتّعسّف في التّعليل، أكثر من تركيزهم على وصف اللّغة المستعملة في شؤون الحياة.

_ إن النّحو العربي نحو معياري بنى قواعده انطلاقا من نصوص عالية الفصاحة، وأغفل اللّغة المستعملة في شؤون الحياة اليومية، وهذا الصّنيع جعلهم يواجهون نصوصا أخرى تتعارض والقاعدة الموضوعة سابقا، فلم يجدوا بدّا من الاحتكام إلى الضّرورة، والشّذوذ، والحكم بالخطإ والصّواب، والغلو في التّفسير والتّعليل لظواهر كان الأولى بها أن تُوصف وصفا مباشرا.

وأبرز من مثّل هذا التّيار كتاب عبد الرّحمن أيوب (دراسات نقدية في النّحو العربي)، وكذا مؤلف تمّام حسّان (اللّغة بين المعيارية والوصفية)[8]، وهذه المآخذ كما قلنا سلفا التي قال بها الوصفيون العرب في قراءتهم للتّراث اللّغوي العربي مأخوذة عن الوصفيين، وهذا ما يُعدّ إسقاطا منهجيا خطيرا وقع فيه الوصفيون العرب في قراءتهم للتّراث، أدى في كثير من الأحيان إلى أحكام تعسّفية، ونتائج غير دقيقة.

أما على المستوى الموضوعات الجزئيّة، فقد مسّت الانتقادات مختلف الأبواب النّحوية والصّرفية، كالقسمة الثّلاثية للكلام، وقضية العامل، والتّعليل، والتّقدير، والأصل والفرع، والإعراب...

2.2.التّحليل البنوي للّغة: مثّلت هذا التّيار العديد من المؤلّفات والدّراسات التي تناولت مستويات التّحليل اللغوي (المستوى الصّوتي الفونولوجي، والمستوى المورفولوجي، والتّركيبي، والدّلالي)، أو اقتصرت على مستوى واحد مع بيان مناهج وطرق التّحليل ومفاهيمه ومصطلحاته، وأبرز الكتب التي عُنيت بهذا الجانب: كتاب (مناهج البحث في اللّغة) لتمّام حسّان، وكتاب (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي) لمحمود السّعران، أمّا المؤلفات التي تناولت مستوى واحد، فمنها: كتاب (أصوات اللّغة) لعبد الرّحمن أيوب، وكتاب (علم الأصوات) لكمال بشر[9].

3.2.تطبيق النّظرية البنوية الوصفية على اللّغة العربية: وأبرز من مثّل هذا التّيار: تمّام حسّان في مؤلفه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وهي المحاولة الوحيدة التي أسفر عنها الاتجاه الوصفي داخل الوطن العربي، لأن جلّ المحاولات الأخرى بقيت محصورة في حدود النّقد والتّحليل دون تجاوز ذلك، وقد حاول تمام حسان في هذا الكتاب أن يطبّق على اللّغة العربية مبادئ النّظرية البنوية الوصفية عموما والنّظرية السّياقية لفيرث خاصّة.[10]

3.أبرز القضايا اللّغوية من منظور الوصفيين العرب:

1.3. الجانب الصّوتي:

في باب مخارج وصفات الأصوات الصّامتة، نرى توافقا كبيرا في تحديد خصائصها بين القدماء واللّسانين العرب الوصفيين، إذ أن المحدثين ساروا على هدي النّحاة في تقيسماتهم للأصوات إلى مهموس ومجهور، وشديد ورخو وبيني، كما اعتمدوا على المصطلحات القديمة نفسها في الأغلب الأعم، وانحصرت معظم الانتقادات حول قضية تأثر النّحاة واللّغويين بالمنطق الأرسطي ومقولاته، وبالدّرس الصّوتي عند الهنود، وكان للمحدثين رأي آخر في بعض صفات ومخارج الأصوات كصوت الهمزة، والعين، والضّاد، والقاف، والطّاء، ورأوا أن النّحاة لم يكونوا دقيقين في وصفها، كما اعتمد المحدثون على الأجهزة والآلات في إعادة وصف أصوات العربية، وحدّدوا صفة الجهر والهمس بناء على تذبذب الأوتار الصّوتية وعدم تذبذبها (تذبذبها مع الصوت المجهور، وعدم تذبذبها مع المهموس).[11] خلافا لمعيار جريان النّفس الذي اعتمد عليه النّحاة القدماء. وقد تمّ التّوصل إلى أن معظم ما قدّمه النّحاة القدماء في هذه المسألة (مسألة الأصوات الصّامتة) يتفق مع نتائج البحث اللّساني الصوتي الحديث الذي اعتمد على المخابر والأجهزة، أمّا الاختلافات الحاصلة فهي ترجع أساسا إلى اختلاف وجهات النّظر، لتداخل مخارج بعض الأصوات وتقاربها.

ومن بين المسائل التي عالجها الوصفيون أيضا: **الحركات وأنصاف الحركات**، وقد تمحورت مآخذ المحدثين على النّحاة في هذا الباب حول أمرين: الأوّل قولهم –أي المحدثون– عدم دقة النّحاة في تحديد طبيعة الحركات وأنصاف الحركات والخلط بينهما، والأمر الثّاني هو عدم العناية اللّازمة بالحركات بأنواعها الطّويلة والقصيرة وعدم إعطائها رمزا خاصّا في بنية الكلمة، على الرّغم من أهميتها البالغة في تحديد الطبيعة الصّرفية للمفردة[12]، لكن على الرّغم من ذلك فإننا لا نعدم وجود بعض النّصوص التي تشير إلى إدراك بعض القدماء لطبيعة الحركات وخصائصها.

تناولوا أيضا قضية المقطع، والنّبر، والتّنغيم، والفاصلة الصّوتية، وتسمى مجتمعة الفونيمات فوق التركيبية، حيث حدّدوا مفاهيمها وخصائصها وضوابطها في اللّغة العربية معتمدين على اللّهجات بتنوعها وعلى العربية الفصيحة، وأكدوا أيضا على أن هذه القضايا لم تكن حاضرة في كتب المتقدّمين، وهذا يؤكد عدم إدراك النّحاة لمثل هذه المسائل، غير أن الأمر ليس كذلك، بل إن علماء العربية كان لهم معرفة وإدراك لها، وقد وردت نصوص كثيرة في مؤلفاتهم تؤكد ذلك، وإن لم يفردوها بالدّراسة المستقلّة.

2.3.الجانب الصّرفي:

عالج الوصفيون مجموعة من المسائل الصّرفية الدّقيقة، وقد عابوا على النّحاة منهجهم الذي اعتمدوه في تناول الظواهر الصّرفية، مؤكدين:

_ رفضهم لقضية الأصل والفرع وما أحيط بها من تأويل وتقدير، وكان ذلك نتيجة تأثر النّحاة بالمنطق الفلسفي ومقولاته (مقولة الملك، والجوهر، ومقولة الكم، والكيف..)[13]

_المعيارية واعتماد أحادية النّظام بتعبير كمال بشر، بمعنى أنهم يضعون القواعد بناء على نصوص معينة ومحدودة ثم يعممونها على كلّ النّصوص.[14]

_عدم وضع رموز كتابية لكثير من الأصوات، نتج عنه الخطأ في النطق وفي تصحيح بعض الصيغ، وتحديد أجناسها الصرفية.[15]

_عدم إدراك العلاقة التّكاملية بين النّظام الصّوتي والصّرفي، لذلك بدل أن يفسّروا قضايا الإعلال والإبدال تفسيرا صوتيا، فسّروهم بالاعتماد على الأصل المقدّر. وقد رأوا ضرورة:[16]

_تفسير قضايا الإعلال والإبدال تفسيرا صوتيا بالاعتماد على النّظام المقطعي، وعلى قانوني المخالفة والمماثلة.

_إعادة وصف النّظام الصّرفي العربي، بوضع ثلاثة أسس له، هي: (مباني التّقسيم، ومباني التّصريف، والقيم الخلافية بين كل قسم ومبنى.)

وفي باب أقسام الكلام رأوا أن تقسيم النّحاة متأثر بالفلسفة الإغريقية وبالمنطق الأرسطي، وقصور التّعريفات (أي تعريفات الاسم والفعل والحرف) القائمة على أساس دلالي، وإهمال الجانب الشكليّ. واقترحوا تقسيمات جديدة، وهي كالآتي:

_تقسيم إبراهيم أنيس: الاسم، والضّمير، والفعل، والأداة، ومعايير هذا التّقسيم ثلاثة أمور: المعنى، والصيغة وهي جانب شكليّ، ووظيفة اللّفظ في الكلام.[17]

_تقسيم تمام حسان: الاسم، والفعل، والصّفة، والضمير، والظروف، والخالفة، والأداة، وقد استند في ذلك إلى جملة من المعايير الشّكلية، والمعنوية.[18]

وما يلاحظ على مآخذهم أنهم اعتمدوا على حدود طارئة على الدّرس النّحوي ثم اتهموا النحاة باستعمال المنطق الأرسطي، أي أنهم طعنوا في صحة القسمة الثلاثية معتمدين على تعاريف

وآراء النّحاة المتأخرين (نحاة القرن الخامس والسادس والسابع) ومعلوم أن في هذه القرون شاع استعمال المنطق وتقسيماته..لذلك فإن مطاعنهم لا تنطبق على ما قدمه الأوائل (مثل الخليل سيبويه) في هذا الباب. ثم إن مطاعنهم لم تكن جديدة على النّحاة، إذ أن الفكر النّحوي طرح قضية اعتماد الشكل فقط أو المعنى فقط في وضع الحدود، وبينوا فساد ذلك.[19]

التّقسيمات أنها لم تأت بجديد غفل عنه النّحاة، بل هي تفصيلات لما كان عامّا عند القدماء، أي أن جميع الأقسام المذكورة تناولها النّحاة تحت باب الاسم والفعل والحرف.

والقضية الأخرى التي طرحها الوصفيون هي قضية:الاشتقاق بأنواعه(الصّغير، والكبير، والأكبر، والنّحت)، حيث تتلخص آراؤهم النّقدية والتّجديدية، في النّقاط الآتية:

_رفضهم فكرة وجود ارتباط معنوي بين المشتقات التي تنتمي إلى مجموعة واحدة.

_رفضهم لفكرة الأصل والفرع في الاشتقاق الصغير(المصدر، والفعل). ودعوتهم إلى اتباع طريقة المعجميين القائمة على اعتبار الأصول الثّلاثة (ف ع ل) هي أصل الاشتقاق وعدّ كلّ من الفعل والمصدر مشتقين من هذه الأصول الثّلاثة، مع عدم نسبة أي معنى معجمي لها –أي لهذه الأصول–

_قولهم إن الاشتقاق الكبير والأكبر من موضوعات علم المعاني لا من موضوعات الصّرف.[20]

ومن بين القضايا الصّرفية أيضا مسألة: **أبواب الفعل الثّلاثي الصّحيح وصياغة المضارع من الماضي**، حيث ذكر علماء العربية أن هذه الأبواب منها ستة أبواب مطّردة، وثلاثة أبواب غير مطّردة جاءت نتيجة تداخل اللّهجات. وقد رأى إبراهيم أنيس أن هذه الأبواب عولجت علاجا مضطربا بسبب المنهج المعياري الذي درج عليه النّحاة، ونتيجة التّقعيد من مصادر متعدّدة، مما دفعه إلى إعادة النّظر فيها معتمدا في ذلك على ثلاث دعائم هي:[21]

_إحصاء الأفعال التي وردت بصيغتي الماضي والمضارع في القرآن الكريم والقاموس المحيط للفيروز أبادي.

_ النّظر إلى هذه الأفعال وفق معايير ثلاثة: قانون المغايرة، وتقسيم الأفعال من حيث الوظيفة إلى أفعال اختيارية وإجبارية، والمعيار الثّالث هو إيثار الحروف للحركات.

_اعتبار الأفعال الخارجة عن الاستعمال الشّائع نتيجة لعوامل ثلاثة هي: استعارة اللّهجات من بعضها، أو القياس الخاطئ، أو المبالغة في المعنى.

وعالج الوصفيون أيضا مسألة الميزان الصّرفي مع الأفعال المعتلّة، حيث رأوا أن النّحاة ربطوا بعض الأفعال المعتلّة بأصل مقدّر فقالوا: إن قولَ أصل لـــ(قال)، وبيع أصل لـــ(باع)، وكان هذا التّقدير نتيجة المنهج المعياري الذي اعتمده علماء العربية في وضع القواعد، حيث جرّهم ذلك إلى البحث عن أصل مفترض لألفاظ لم توافق الميزان، وقد دعا الوصفيون إلى ضرورة تقرير الواقع اللّغوي كما هو، والابتعاد عن الافتراض والتّقدير والبحث في الأصل والفرع، فتقاس بذلك الكلمة على ما هي عليه بعد التّحريك والزيادة والحذف أو أي تغيير يطرأ عليها، لذلك يكون وزن:ذهب (فَعَلَ)، ووزن صام (فال)،ووزن رمى (فعى)...وهلم جرا.[22]

لكن ينبغي الإقرار موضوعيا أن الهدف الذي دفع بالنّحاة إلى البحث عن الأصل المقدر إنما هو البحث عن اطّراد النّظام اللّغوي، لأن من شروط هذا النظام اللّغوي أن يكون متماسكا منسجما لا حشدا من الوقائع اللّغوية المنفردة.

3.3.الجانب النحوي:

لا شكّ أن المستوى النّحوي عرف اهتماما بالغا لدى الوصفيين أكثر من غيره من المستويات، وأوّل ما تم طرحه في هذا الباب أنهم رأوا فساد منهج النّحاة في تناولهم لقضايا النحو، وهذا الفساد مردّه إلى:

_تأثّر النّحاة بالمنطق الأرسطي، ويظهر ذلك في تعليلاتهم لقضايا النّحو، وقولهم بفكرة الأصل والفرع، والقول بفكرة العامل، والإيغال في القياس والتّعليل.

_المعيارية والخلط بين مستويات الكلام (اللّهجات والفصحى)، أدى ذلك إلى خطإ منهجيّ آخر وهو تقعيد القواعد بناء على هذا التّباين اللّهجي، فظهرت بذلك أحكام غير علمية (الشّذوذ والنّدرة والخطإ) على نصوص خالفت القاعدة المعيارية التي وضعوها.

ويظهر ضعف هذه الانتقادات وفسادها في أن: قضية التّأثر بالمنطق الأرسطي لم تكن في المراحل الأولى من التّأليف النّحوي، بل كان في القرن الرّابع وما بعده، وهذا ما يثبت أصالة المنهج النّحويّ منذ البداية. ثم إن الوصفيين أخطؤوا حين ظنّوا أن المعيارية نقيض الوصفية، وليس الأمر كذلك، بل هما منهجان متكاملان في دراسة الظّاهرة اللّغوية، حيث تبدأ الدّراسة وصفية وتنتهي بوضع القاعدة وهذا ما سلكه علماء العربية. ثم إن النّحاة حين حدّدوا سياجا زمنيا ومكانيا للنّصوص المستشهد بها كان ذلك لأسباب منها: البحث عن نقاء اللّغة التي بها يفهم القرآن الكريم.

أما المسألة الثانية، فهي: مسألة القياس والتّعليل، فمن المعلوم أن هذين المسألتين تشكلان أصلين من أصول الدّرس النّحوي وعليهما **يقوم النّحو كلّه**، إلا أنهما عرفا إنكارا شديدا عند الوصفيين وتتلخص رؤيتهم فيما يلي:

_ قولهم إن القياس والتّعليل من أبرز مظاهر المعيارية التي مُني بها الدّرس النّحوي القديم، فالقياس يُعد معيارا ونموذجا وُضع مسبقا ثم فُرض على مستعملي اللّغة، ورمى ما خالفه باللّحن والخطإ.

_ إن التّعليلات التي قدّمها النّحاة تبتعد عن اللّغة وطبيعتها، وهي تعليلات منطقية فلسفية غير مقبولة.

وقد فرّق الوصفيون بين نوعين من القياس، القياس اللّغوي ويسمونه أيضا الصّوغ القياسي، والقياس المنطقي، حيث يقرّون الأوّل ويرفضون الثّاني، كما يعدّون النّوع الأول نشاطا لغويا يقوم به المتكلّم ويسجله الباحث بناء على الملاحظة والاستقراء، وهو ليس منهجا يلتزم به اللّغوي.[23]

ودعوا إلى إسقاط كلّ العلل ذات الطّابع المنطقي والفلسفي كالعلل الغائية، والقياسية، والجدلية، والإبقاء على العلل التي لا تخرج عن الإطار اللغويّ كالعلل السماعية، وعلل التّخفيف والنّقل..

ومختصر القول إن الوصفيين بهذا الموقف يقصرون عمل اللّغوي على الوصف دون تجاوزه إلى التّفسير واستنباط الأحكام، وبهذا يكونون قد أغفلوا أساسا من أسس وضع النّظرية اللّغوية ذات الطّابع العلميّ، تكتسب مشروعية وجودها بناء على تماسك أجزائها وتناسقها، لذلك فإن أي محاولة لوضع نظرية لغوية لابدّ من اتخاذ القياس والتّعليل ركائز أساسية، حيث تعلّل الظّواهر اللّغوية ويُجمع النّظير بالنّظير والشّبيه بالشّبيه، فتصبح بذلك متماسكة الأجزاء، وفي تواصل بين المنطق الدّاخلي للّغة ومنطق التّفكير عامّة.[24]

_ومن بين القضايا البارزة أيضا قضية **العامل**، وهو يعد أيضا أصلا من أصول النحو، حدّد النحاة مفهومه وضوابطه (العقد والتركيب، والاقتضاء، والأثر،...)، وهي ضوابط تنمّ عن إدراك كبير لدقائق العلاقات بين المفردات داخل نظم الكلام. وينبغي الإشارة إلى أنّ من القدماء من رفض قضية العامل ودعا إلى إسقاطها منهم ابن مضاء القرطبي في مؤلفه الرّد على النّحاة. وقد شكّلت استدلالاته مرجعية لكثير من الوصفيين ودعاة التّيسير حديثا.

وقد وجّه الوصفيون جملة من المآخذ للقدماء في هذه الباب، منها قولهم إن : القدماء اختلفوا في تحديد العامل في بعض المواضع، وهذا ما يدلّ على فساد منهجهم في تفسير العلاقات التركيبية، وذكر تمام حسّان أن العامل لا يكون للّفظ، ولا للمعنى، ولا للمتكلّم كما ذهب إليه النّحاة، بل إن فكرة العامل غير موجودة أصلا، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يرفع وينصب ويجر؟، إن العُرف الاجتماعي هو الذي حدّد المعاني الوظيفية التي تؤديها الحركات الإعرابية في التركيب من فاعلية ومفعولية وإضافة، دونما سبب منطقيّ يفسّر هذا الرّبط[25]، وقد اقترح تمّام حسّان نظرية جديدة هي نظرية تضافر القرائن، يراها بديلا عن فكرة العامل، حيث وضع دعائمها بناء على فكرة التّعليق (ترابط الكلمات داخل التّركيب وتعالقها) وعدّها القاعدة الأساسية في تفسير العلاقات التركيبية، وبين أن هذه الفكرة تقوم على نوعين من القرائن:

_**قرائن معنوية سياقية**: ويندرج ضمنها: قرينة الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية–

_**قرائن لفظية**: وتندرج ضمنها: العلامة الإعرابية، والرّتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والرّبط، والأداة، والنّغمة.

وقد تباينت آراء المحدثين في شأن هذه النّظرية، فمنهم من تبنّاها في تحليلاته وأشاد بها، وجعلها بديلا عن العامل، وأبرز من مثّل هذا الموقف دعاة الوصفية عموما. بينما ذهب آخرون إلى أن نظرية العامل بضوابطها كما وضعها النّحاة تعد أدق وأشمل في تفسير العلاقات التركيبية، ولا يمكن لنظرية تضافر القرائن أن تحلّ محلّها، فمن أوجه قصور هذه النّظرية –كما يرون – أنها لم تراع البعد الدّلالي والمعجمي في التّحليل النّحوي، وقد كان النّحاة يرفضون بعض الأعاريب لمخالفتها المعنى العام للجملة أو لكونها تؤدي إلى معان قبيحة خاصة ما تعلّق بإعراب آي القرآن الكريم.[26] وهذا يثبت ضرورة معرفة المعنى الدّلالي والمعجمي للجملة المراد إعرابها.

ثم إن تمّام حسّان لم يخرج عن النّموذج القديم، بل أعاد صياغة أقوال النّحاة في قالب جديد فقط، لأن المدقق في مؤلفات القدماء يجدهم قد أشاروا إلى تلك القرائن في تحليلاتهم. وأخيرا وينبغي القول إن كثيرا من المحدثين لم يفهموا حقيقة العامل فهما عميقا حين حصروه في كونه محدثا للإعراب فقط، غير أنه يتجاوز ذلك إلى رصد العلاقات المعنوية واللّفظية في التّركيب وما ينجم عنها من ظواهر صوتية (الحركات).[27]

_ القضية الرّابعة التي تناولها الوصفيون، هي: **قضية الإعراب**، فمعلوم أن هذه القضية عرفت اهتماما واسعا لدى القدماء، حيث وضعوا ضوابطها وأصولها، وبينوا أن علامات الإعراب

أعلام على معان، أي هي المحدّدة للمعاني النّحوية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، كما حدّد النّحاة شروطا لصحة الإعراب هي: فهم المعنى الذي يحاول الإعراب الكشف عنه، وفهم المعنى المعجمي للألفاظ في الحكم الإعرابي. وغياب هذين الشّرطين قد يؤدي إلى فساد في الفهم، وفي الإعراب، لذلك نجد النّحاة يرفضون كثيرا من الأعاريب، لأنها أدت إلى معاني فاسدة خاصّة مع آي القرآن الكريم. لكن من النحاة من أنكر الإعراب ومعانيه، وهو محمد ابن المستنير قُطرب، حيث رأى أن تلك الحركات جيء بها للوصل في الكلام فقط، وهي لا تدلّ على المعاني النّحوية التي ذكرها النّحاة.

وقد أنكر الوصفيون ما ذهب إليه النحاة ورأوا:

_أن النحاة تأثروا بفلسفة أفلاطون عن الموجودات في وضعهم لقواعد الإعراب والبناء.

_أن الإعراب يرتبط بالمعنى الوظيفي فقط، ولا يرتبط بالمعنى الدّلالي والمعجمي.

وقد حاول هؤلاء اللّسانيون تقديم تفسير جديد للحركات الإعرابية، حيث رأى إبراهيم أنيس أن حركات الإعراب جيء بها للوصل في الكلام فقط، ويرى أن تحديد المعاني النّحوية مرتبط بأمرين، الأول: معرفة نظام الجملة العربية وموضع المعاني النّحوية في هذا النّظام كما يقرّره العرف اللّغوي. والأمر الثاني: معرفة الظروف والملابسات المحيطة بالكلام[28]، أما تمام حسان فيرى أن حركة الإعراب تعد قرينة لفظية واحدة من بين عديد القرائن التي تكشف عن المعنى النّحوي، وقد ذكرنا هذه القرائن سلفا (اللفظية والمعنوية)[29]. أما عبد الرحمن أيوب فقد قدّم تفسيرا آخر يقوم على التفريق بين أمور أربعة: الإعراب، الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية.[30]

ومن بين المسائل التي عالجها الوصفيون أيضا: **مسألة الزّمن**، حيث وجّهوا جملة من الانتقادات للنّحاة في هذا الباب، أبرزها:

_ذكر إبراهيم أنيس أن النّحاة أخطئوا حين ربطوا بين صيغة الفعل والزّمن، لذلك وقعوا في كثير من السّقطات حين صادفوا بعض الصيغ التي تدلّ على زمن غير الزمن الذي خصّصت له كأن يدلّ الماضي على الحال، أو أن يدلّ المضارع على الماضي.[31]

_يرى تمام حسان أن النحاة خلطوا بين الزمن النّحوي الذي يدرس في إطار السّياق والزّمن الفلسفي، متأثرين في تقسيمهم بمقولة الزّمن الأرسطية، فإذا صادفوا استعمالات تخالف التّقسيم الموضوع بحثوا عن تخريج بلاغي لها.[32]

وقد اجتهد الوصفيون في إعادة تقسيم الزّمن في اللّغة العربية، حيث دعا إبراهيم أنيس إلى الفصل بين الصّيغة والزّمن ودراسة هذا الأخير دراسة لغوية لا منطقية، ولتحقيق ذلك يجب النّظر في الاستعمالات المختلفة لهذه الصيغ في ضوء ظروفها اللّغوية.[33] ومن بين مقترحاته أنه يحسن استعمال صيغة الماضي في أسلوب التّأكيد في كل الأحداث المستقبلة واستدلّ بورود ذلك في القرآن بشكل كبير.

أما تمام حسان فدعا إلى التّفريق بين الزمن، والزمان، والجهة، حيث يتضمن القسم الأول(الزمن) كلًا من الزمن النحوي والزّمن الصّرفي، ويتضمن القسّم الثاني الزّمن الفلسفي، أما الجهة فهو القسم الذي أبدع فيه تمّام حسّان، وهو وجه الجدّة في هذا الباب (باب الزّمن في اللّغة) حيث يرى أن دورها يكمن في تخصيص الفعل من حيث الزّمن ومن حيث الحدث. وبناء على مفهوم الجهة أعاد تحديد الزّمن في اللّغة العربية من خلال النّظر في أنواع مباني الجملة العربية (الخبرية، والإنشائية)، وقرّر أن الاختلاف في زمن وآخر في هذه الجمل إنما هو اختلاف في الجهة، لا في المضي، ولا في الحال، ولا في الاستقبال، وذكر أن عدد الجهات في اللّغة العربية ستة عشر جهة، تسعة منها للماضي، وللحال ثلاث جهات وللاستقبال أربع جهات.[34] .

إن ما قدّمه الوصفيون في هذا الباب يعد ذا قيمة علمية كبيرة، خاصة ما قدّمه تمام حسان في قضية الجهة، لكن نقدهم للنّحاة لم يكن دقيقا، لأن القدماء أدركوا الأزمنة النّحوية في السياق ولم يربطوا الزمن بالصيغة في جميع المواضع، حيث أشاروا على القرائن اللفظية والحالية المساعدة على تحديد الزّمن.

4.الكتابة الوصفيّة العربيّة في ميزان النّقد:

قدّم الوصفيون _كما مرّ_ جهودا قيّمة سعوا من خلالها إلى تقديم قراءة جديدة للّغة العربية، وحاولوا وضع أسس تمكننا من إعادة وصفها وصفا جديدا، يقوم على ما تمليه المدرسة البنويّة الوصفيّة الغربيّة من مبادئ وآليات، إلا أن أعمالهم لم تسلم من بعض السّقطات النّظريّة والمنهجيّة نوجزها في الآتي:

_غياب الدّراسة التّطبيقية الدّقيقة والشّاملة على اللّغة العربية، وعدم القدرة على الرّبط بين الفكرين العربي والغربي، لذلك لم تحقّق النّجاحات التي وصلت إليها اللّسانيات الوصفية في العالم الغربي، وعلينا الإقرار موضوعيا أن هذا العجز يرجع في الأغلب الأعم إلى نوعين من الأسباب: أحدهما متعلّق بالتّعامل مع التّراث اللّغوي القديم، والآخر متعلّق بالتّعامل مع الوافد الجديد، وتحديدا اللّسانيات البنويّة الوصفيّة، بعدّها علما له مصطلحاته ومبادؤه، وبعدّها منهجا

وآلية في التّعامل مع الظّاهرة اللّغوية على المستوى التّطبيقي، أما فيما يتعلّق بالتّعامل مع التّراث فما يلاحظ على هؤلاء عدم الإحاطة بالموروث اللّغوي العربي القديم إحاطة شاملة دقيقة، تجعلهم يراعون خصوصياته قبل الإقدام على أي محاولة تطبيقيّة جريئة للمناهج الغربية عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانبهار بما جاء به الآخر، والتّعامل معه كما لو كان صحيحا صحة مطلقة، لا يشوبه ضعف ولا تقصير، ولا شك أن هذه النّظرة جعلتهم يصدرون أحكاما تعسفيّة لا تقوم على أسس علمية دقيقة بقدر ما كانت تكريسا لمنهجهم وتوجههم.[35]

إضافة إلى الانتقائية في التّعامل مع النّصوص التّراثية، وتتبلور هذه الانتقائية في طريقة الاستدلال والاستشهاد، فيذكرون تعريفات ونصوص تتعارض مع ما يدعون إليه، ثم يُنكرون على النّحاة ما ذكروه، ويتغاضون عن نصوص أخرى تتّفق مع رؤيتهم.

أما السّبب الثّاني والمتعلّق بالتّعامل مع اللّسانيات الوصفية بعدّها علما له مصطلحاته، ومبادئه واتجاهاته، فيمكننا أن نقدّم بإيجاز ما عرضه مصطفى غلفان في هذا الصّدد، إذ يرى أن الكتابة اللّسانيّة العربية الوصفية لم تحدّد الإطار النّظري الذي تعتمده في دراستها للّغة العربية، فكما هو معلوم فإن الوصفية وصفيات(الوظيفة، والشكلية، والوصفية الأمريكية...) تختلف في جزئيات كثيرة كما تتّفق في جزئيات أخرى، غير أن الدّارسين العرب لم يلتفتوا إلى هذا الأمر، فلم يضبطوا الإطار النّظري ضبطا دقيقا، ويظهر ذلك من تعبير كثير منهم، مثل: المنهج الجديد في دراسة اللّغة، المدرسة الوصفية الحديثة، علم اللّغة الحديث، مبدأ الوصفية، فأي وصفية يقصد هؤلاء؟، وأي مبدأ وصفي يريدونه؟ إضافة إلى استعمال بعض المفاهيم دون أن يتمّ تحديدها نظريًا ومنهجيًا تحديدا دقيقا، وهذا ما يجعل القارئ العربيّ لا يستوعب تلك المفاهيم.[36]

_الانتقائية في التّعامل مع مبادئ البنويّة الوصفيّة، وهذا الأمر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالسّبب السّابق؛ أي هو نتيجة لعدم تحديد المصادر والأسس النّظرية، ويتجلّى ذلك في: "الجمع بين مبادئ منهجيّة تنتمي إلى أطر نظريّة مختلفة، بل ومتناقضة في بعض الحالات، لقد جمع تمام حسان وعبد الرحمن أيوب بين التّحليل التوزيعيّ الذي يهتم بالجانب الشّكلي لمستويات التّحليل اللّغوي، وبين تصور فيرث الوظيفيّ، ودرس آخرون بنية الجملة العربية معتمدين على اتجاهين مختلفين من حيث المنهج هما: الوظيفية الفرنسية، والتّوزيعية الأمريكية"[37]، ولا غرو في أن هذه الانتقائية كرّست العشوائية، والفوضى في التّعامل مع هذه النّظريات، وتطبيقها على اللّغة العربيّة، على الرغم من أهمية التّكامل بين المناهج اللّسانية، لكن هذا لا يعني أن نعتمد الانتقائية دونما نظر إلى الخصائص المنهجيّة لكل اتجاه، ومدى إمكانيّة اعتماده وتوافقه مع الاتجاه الآخر.

وفيما يخصّ تطبيق مبادئ المنهج الوصفي على اللّغة العربية، فهو الآخر لم يكن بالمستوى المطلوب، إذ لا توجد دراسة شاملة تتناول بنية اللّغة العربية في المستويات الأربعة، ولا شكّ أن محاولة تمّام حسّان تُعد من أهم وأغنى المحاولات على الإطلاق، غير أنه عرض فيه للجانب الصّوتي والمقاميّ (السّياقي)، وربطهم بالعملية اللّغوية والدّلالية، ولم يعط للجانب التّركيبي ما يستحقه.[38]

إلى جانب ما سبق يلاحظ أيضا على الكتابة الوصفية العربية في نقدها للتراث النّحوي وقوعها في إسقاطات منهجيّة في كثير من الأحيان، إذ لا تكاد نقودهم تخرج عن نقد الغربيين للأنحاء التّقليدية عندهم، لذلك فإننا لا نرى أن هذا النّقد قد تمّ بناؤه وفق أسس علمية، وإنما كان تكريسا للمنهج الذي اعتمدوه في قراءة التّراث، وكانت نتيجة ذلك أن بقيت آراؤهم عند حدود النّقد في أكثر من الأحيان، ولم تقدّم بديلا يذكر، كما لم تستطع أن تدحض المقولات النّحوية القديمة، فظلّ الفكر النّحوي القديم بمفاهيمه ومصطلحاته سائدا، ومرجعا لكثير من اللّسانيين الوصفيين.

خاتمة: بناء على ما تمّ ذكره يمكن أن نقدّم أبرز النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

_أغلب الدّارسين العرب المحدثين تعاملوا مع التّراث اللّغوي تعاملا إسقاطيا، حيث تبنّوا أفكارا غربيّة تبنيا كليًّا وعدّوها صحيحة لا يعتريها نقص، ثمّ نظروا في التّراث اللّغوي بمنظارها، فحصل أن وقعوا في أحكام وتعميمات لا تراعي خصوصيات العربية، لأن الدّرس اللّساني الغربي يختلف من حيث الخلفيات الابستيمولوجية، والغايات المراد الوصول إليها عن الدّرس اللّغوي العربيّ.

_مآخذ الوصفيين العرب على التّراث النحوي تحاكي مآخذ الوصفيين الغرب على الأنحاء التّقليدية عندهم، أي أن ما قاله هؤلاء تبنّاه الوصفيون العرب وسلّطوها على التّراث النّحويّ، وليس ذلك من البحث الموضوعيّ في شيء، بل يُوقع في كثير من المغالطات

_إن النّظريات اللّسانية الغربية يؤخذ منها ويرد، فليست صحيحة مطلقا، كما يعتقد المنبهرون بها، كما أنّه ليس كلّ ما ورد فيها غير مقبول، والباحث الحصيف من استطاع أن يختار ما يصلح منها ويساهم في تطوير لغته دون مساس بخصائصها، وأن يتحرّز من إصدار أحكام مسبقة على النّحاة دون قراءة عميقة لما قدّموه ليصل إلى مقصدهم، وعليه ألّا يتبنّى أي منهج تبنيًا كليًا دون غربلته وتمحيصه فينظر إلى التّراث بمنظار ذاك المنهج، فيقع في إسقاطات وسقطات.

_ تفاوتت الجهود التي قدّمها روّاد الكتابات اللّسانية العربية الوصفية، من حيث القراءة، ومن حيث النّتائج المتوّصل إليها، ولعل أهم محاولة هي تلك التي قدمها تمّام حسّان في مؤلفه اللغة العربية معناها ومبناها، إلّا أنها جميعها لم تصل بعد إلى تقديم نتائج شاملة ودقيقة لكل قضايا اللّغة العربية، لذلك يبقى النّموذج القديم أدق منهجا وأوفى تحليلا وتجريدا.

___ يمثّل التعّليل والقياس ركنان رئيسان في المنهج النّحوي، فعليهما وبهما قام النّحو كلّه، وكانا في مراحلهما الأولى لا يخرجان عن منطق اللّغة وطبيعتها، فلم يكونا مبنيان على اعتبارات منطقيّة، وفي القرن الرّابع عرف الدّرس اللّغوي نوعا من لإيغال في القياس والتّعليل فتشعّبت العلّة والأقيسة وكثرت، وارتبطت ببناء الأحكام النّحوية، غير أنها اصطبغت بصبغة منطقية تدلّ على حصول التّأثر بين المنطق الأرسطي والنّحو العربي.

Descriptive constructivism in Arabic linguistic writings

- a description of reality and consideration of the results

This study aims to highlight the linguistic efforts of the Arab descriptive linguists, who adopted the descriptive approach and tried to apply it to the Arabic language. The research was based on the most important presentations of these people in the field of sounds, morphology, and grammar, and sought to answer a set of questions, the most prominent of which are:

_What are the most important critical and innovative aspects presented by the Arab descriptive linguists?

_How true are these shortcomings, and were they actually able to surpass the old linguistic achievement?

The research included a set of main ideas, I would like to mention the most important of them:

_The descriptors face many of the shortcomings of the ancient linguistic lesson that can be reduced to three categories of their saying that the grammarians are influenced by Aristotelian logic, their saying that the method of grammarians is a standard approach and mixing levels of speech, their saying that the grammarians did not understand the nature of the relationship between the four linguistic systems.

_They presented a new description of some sounds, depending on devices and machines.

_They re-described the Arabic morphological system and rejected many issues, including: the issue of origin and branch, and the tripartite division of the word, and they introduced new divisions depending on certain controls. They also reinterpreted issues of replacement and replacement phonetically based on the law of contravention and analogy.

_They rejected many of the grammatical principles, such as measurement, explanation, factor, and syntax, and suggested other alternatives, so they decided to drop the causes, and replace the theory of the worker with the theory of concerted clues...

But despite the scientific value of these alternatives, they are not suitable as a substitute for the old linguistic theory, so that the old model remains more accurate, describing, analyzing and abstracting the linguistic phenomenon.

الإحالات:

[1] ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، بين النّحو العربي واللّسانيات الحديثة، مقال منشور بمجلة: جيل الدّراسات الأدبية والفكرية، جامعة صفاقس، تونس، العدد4، 2014، ص11

[2] ينظر: السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008، ص23_24

[3] ينظر: عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979، ص47

[4] ينظر: أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008، ص16

[5] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009 ص226، ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية دراسة نقدية في الأسس والمنطلقات النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب واللغات والعلم الإنسانية، ص222

[66] فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1، 2004، ص57.

[7] عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، ص48

[8] ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش : نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث، ص 58_60

[9] ينظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996، ص198_199

[10] ينظر : المرجع نفسه، ص219_220

[11] ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، مصر، ص45_77، ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة، ط3"، 1998، ص60_61_79، ص..ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000، ص 183_184_185_195_258

[12] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1986، ص22، ينظر: إبراهيم أنيس، علم الأصوات، ص38

[13] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1965،3 ص71.ينظر: تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، علم الكتب، القاهرة، ط4، 2000، ص41.مناهج البحث في اللغة، ص18_20_21_181.

[14] ينظر: كمال بشر، التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005، ص316_443

[15] ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص39, ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص601

[16] ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص82، ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص106. ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص449

[17] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص281 وما بعدها.

[18] للاستزادة: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87 ومابعدها.

[19] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب، سوسة،دار محمد علي الحامي، ط1، 1998، ص213_218

[20] ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص435_436

[21] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص48_49_50، ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص130_131

[22] ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006، ص170

[23] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص12_15_16، ينظر:تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص43_46

[24] ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، 2006، ج1، ص588_589

[25] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185

[26] ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص411_412_413

[27] للاستزادة، ينظر، عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص185

[28] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص230

[29] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص231_232

[30] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص34_35

[31] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص154_155_156

[32] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص20

[33] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص159_160

[34] للاستزادة، ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص241وما بعدها.

[35] ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 179_180

[36] ينظر: المرجع نفسه

[37] المرجع نفسه

[38] ينظر: المرجع نفسه، ص179_180